محضر الجلسة رقم 197

التاريخ: الأربعاء فاتح جمادى الآخرة 1446هـ (4 ديسمبر 2024م).
الرئاسة: المستشار السيد أحمد أخشيشين، النائب الثاني لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعة ودقيقة واحدة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة التاسعة عشرة مساء.
جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025:

- مواصلة المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين؛
- رد الحكومة.

المستشار السيد أحمد اخشيشين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة،
السيد الوزير،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
الحضور الكريم،

تطبيقا لأحكام الدستور والقانون التنظيمي للمالية والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، ووفقا لبرنامج الدراسة المسطر بناء على مداولة مكتب المجلس وندوة الرؤساء ذات الصلة، وبعد أن استمعنا صباح هاذ اليوم للشطر الأول من تدخلات الفرق بالمجلس، في إطار المناقشة العامة لمشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025؛

نستأنف أشغالنا بمواصلة المناقشة العامة للفرق والمجموعات النيابية وأعضاء المجلس غير المنتسبين لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2025، وبعدها رد الحكومة على المناقشة.

أعطي الكلمة في البداية لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

السيد الرئيس، السي نور الدين، في حدود 12 دقيقة.

المستشار السيد نور الدين سليك:

السيد الرئيس،
السيدة الوزيرة،
السيد الوزير،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية، لابد أن نعبر في فريق الاتحاد المغربي للشغل عن اعتزازنا بما حققه المغرب تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك، من إنجازات وانتصارات دبلوماسية هائلة تأكيدا لمغربية صحرائه، وهو ما يتضح جليا من خلال الاعترافات المتتالية للعديد من الدول، اعتزاز نابع عن قَناعةٍ ومن مبادئ ثابتة لهوية فكرية وتنظيمية عمالية منبثقة من رحم الكفاح والمقاومة من أجل استقلال المغرب وإحقاق سيادته على كافة ترابه.

إذ أن الاتحاد المغربي للشغل جزء لا يتجزأ من الحركة الوطنية الأصيلة والمستقلة، وارتكازا على ذلك، نعبر عن دعم ومساندة النضال المتواصل، منذ عقود من أجل بناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين إلى أرضهم.

الاعتزاز كذلك بالمجهودات التي يوليها صاحب الجلالة، باعتباره رئيس لجنة القدس، في إحياء فرص السلام في المنطقة، ونصرة الشعب الفلسطيني في مواجهة حرب الإبادة.

السيد الرئيس،

يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2025 في ظل تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية كبيرة على المستويين الوطني والدولي المتميز أساسا بما يلي:

على مستوى الرؤية المؤطرة للمشروع:

فقد طبعت المشروع رؤية طموحة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة للتحديات المطروحة استنادا على مؤشرات إيجابية:

- ✓ انخفاض نسبة التضخم واستقرار مستوى أسعار الغاز والمحروقات؛
- ✓ ارتفاع نسبة النمو مع عودة الطلب الخارجي على المنتجات والخدمات المغربية؛
- ✓ انتعاش عدد من القطاعات وفي مقدمتها صناعة السيارات والقفزة غير المسبوقة للقطاع السياحي؛
- ✓ ثم الارتفاع الملحوظ في مداخيل الفوسفاط والصناعات الاستخراجية.

غير أن هذا التفاؤل المبني على هذه المعطيات يبقى في سياق حذر ويتطلب اليقظة لارتباطه من جهة بالسياق الدولي والتحولات الجيوسياسية، ومن جهة أخرى بالسياق الداخلي الذي لا يزال يطبعه:

- ✓ تراجع في الإنتاج الفلاحي، خاصة إنتاج الحبوب؛
- ✓ تراجع نسبة إنتاج اللحوم نتيجة التغيرات المناخية وندرة المياه؛
- ✓ البطالة التي وصلت نسبة مرتفعة؛
- ✓ الأداء المتعثر لمجموعة من القطاعات الخدماتية.

على مستوى الأولويات والتدابير:

تعتبر سنة 2025، سنة تنزيل واستكمال عدد من الأوراش الكبرى

كالحماية الاجتماعية ومواجهة ندرة الماء، والاستثمار بشكل أكبر في القطاعات الحيوية والمشاريع الاستراتيجية، وقد حدد لذلك العديد من الأولويات التي فرضتها الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وفي الجانب الاجتماعي، ترجم المشروع الالتزام الحكومي ببعض مخرجات الحوار الاجتماعي الوطني لجولة أبريل في جانب تحسين أوضاع عموم الموظفات والموظفين بالزيادة العامة في الأجور بقيمة 1000 درهم، في انتظار دفعتها الثانية لشهر يوليوز 2025 لكافة موظفي الدولة، ومستخدمي الجماعات المحلية الترابية والمؤسسات العمومية.

كما تمت الاستجابة للمطالب الملحة للحركة النقابية وفي مقدمتها الاتحاد المغربي للشغل من أجل تخفيف الأعباء الضريبية على الموظفين، عبر مراجعة جدول الضريبة على الدخل (IGR[1]) في دفعة يناير 2025، وإن كانت هذه المراجعة مجرد خطوة أولى غير كافية لتحقيق العدالة الجبائية، لكونها لن تحسن إلا دخل الموظفين ذوي الدخول المرتفعة، مما يستوجب مزيدا من تضريب الشركات الكبرى وأصحاب الأرباح المرتفعة وتضريب الثروة، وتحويلها لصالح توسيع منظومة الحماية الاجتماعية.

ونثمن تجاوب الحكومة مع مطلب الاتحاد المغربي للشغل التاريخي بإعفاء معاشات المتقاعدين من الضريبة على الدخل في أفق أن يشمل هذا الإعفاء الصناديق التكميلية.

أما على مستوى تحسين الإيرادات الجبائية:

فمن حسنات هذا المشروع مكافحة التهرب الضريبي وتوسيع وعائه، وإقرار إجراءات جمركية جديدة، مما سيؤدي بحسب توقعاتكم، السيد الوزير، السيدة الوزيرة، إلى زيادة الموارد العامة وتقليص العجز المالي.

السيد الرئيس،

لا زالت العديد من الأوراش الاجتماعية والاقتصادية والبيئية تتطلب تعبئة الجهود من أجل مواجهة كل التحديات التي تعترضها، والتي تتطلب إعداد وصياغة مشروع قانون المالية لسنة 2026 وفق مقاربة تشاركية عبر إشراك الفرقاء الاجتماعيين، وفي مقدمة هاته التحديات:

- ورش النهوض بالرأسمال البشري والحرص على اندماجه الاقتصادي والاجتماعي؛

فالبطالة لا تزال معضلة بنيوية وهيكلية حيث ارتفع معدلها إلى 13.1%، خاصة لدى النساء والشباب والأشخاص الحاصلين على الشهادات، وفقدان حوالي 198 ألف منصب شغل سنة 2023، تنضاف إلى 400 ألف منصب شغل المفقودة لسنتي 2021-2022؛

- ارتفاع معدل الشغل الناقص جراء تقليص ساعات العمل والمرتبط بالدخل غير الكافي أو بعدم ملاءمة الشغل مع المؤهلات، وهي المعضلة التي ما فتئت تتفاقم مع ارتفاع اعتماد التشغيل بالمناولة.

الهشاشة الشغلية:

إذ بالرغم من المجهودات المبذولة على مستوى جلب الاستثمارات وارتفاع نسبة التصنيع، لا زال قطاع التشغيل يسجل ضعف التصريح بالأجراء، ففي الوقت الذي يصل عدد أجراء القطاع الخاص إلى 6 مليون و700 ألف أجير، فإنه حسب آخر تقرير للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لا يتجاوز عدد الأجراء المصرح بهم 3 ملايين و800 ألف أجير، وفقط 2.5 مليون منهم يصرح بهم بشكل مسترسل، وأن 47% من المتقاعدين يتقاضون أجورا ومعاشات تقل عن الحد الأدنى للأجور.

وتعرض أزيد من 180 ألف عاملة وعامل بشركات المناولة لأبشع أنواع الاستغلال في قطاعات النظافة والحراسة ومختلف الخدمات في خرق سافر لكل القوانين الشغلية وفي غياب دفاتر تحملات في القطاع الخاص وفي الإدارات والمؤسسات العمومية وعدم الالتزام بها حتى وإن وجدت، حيث تتقاضى العاملات والعمال أقل من 160 درهم (المقصود: 1600 درهم) شهريا بساعات جد مقلصة تحرمهم من الأجر الكريم والحماية الاجتماعية، أو ساعات عمل تصل إلى 12 ساعة في اليوم دون تعويضات ودون عطل، وكل ذلك يتم على مرأى ومسمع كل من السلطات العمومية والسلطات المكلفة بالمراقبة والتفتيش.

انتشار القطاع غير المهيكل الذي بات يتغول على النسيج الاقتصادي الوطني متهربا من الواجبات الجبائية والاجتماعية ويستحوذ على 30% من الناتج الداخلي الخام، وفقا لأرقام بنك المغرب.

تدهور القدرة الشرائية لفئات واسعة من الطبقة العاملة والفئات الهشة، إذ بناء على تقرير للمندوبية السامية للتخطيط فإن 80.6% من الأسر صرحت بتدهور مستوى معيشتها خلال 12 شهرا الأخير، وأن 78.7% من الأسر غير قادرة على شراء سلع مستديمة.

استمرار الفجوة بين الجنسين، خاصة في ولوج النساء والفتيات إلى التعليم والصحة والشغل وملكية الأرض والسكن والحماية الاجتماعية ومختلف الخدمات العمومية، وفي المشاركة في صنع السياسات العمومية وفي مختلف المستويات الإدارية.

حرمان فئات عريضة من الحماية الاجتماعية، إذ رغم كل المبادرات والبرامج الهادفة إلى تعميم ورش الحماية الاجتماعية لا تزال فئة عريضة من العاملات والعمال دون أي تغطية صحية ولا حماية اجتماعية:

- كعاملات وعمال الإنعاش الوطني؛
- العمال والعاملات المنزليين؛
- مساعدي التجار؛
- النساء ربات ومعيلات الأسر؛

[1] **I**mpôt **G**énéral sur le **R**evenu.

- الأشخاص في وضعية إعاقة والمسنات؛
- مسيرو الوكالات البريدية بالعالم القروي؛
- الأشخاص الذين لا يتوفرن على أية حماية، وجميع من يتواجدون في وضعية فقر وهشاشة، مما يستوجب إعادة النظر في «المؤشر» وفي «الاستهداف» المحددين لاستحقاق التغطية الصحية والدعم من عدمهما.

دون أن ننسى التحديات المرتبطة بالبيئة بالنظر لندرة المياه والتصحر التي لا تنعكس فقط على مستوى النمو وعلى وثيرة الاقتصاد الوطني، بل أيضا على وضعية العاملات والعمال في ظروف صحتهم وسلامتهم، وفي الجانب الاقتصادي:

للأسف، لا يزال المغرب يستورد أكثر من 60% من حاجياته من الحبوب وأكثر 80% من الزيوت وأكثر من 50% من السكر، إلى جانب استيراد عدد من المنتجات الصناعية الأخرى .

وهي مؤشرات اقتصادية واجتماعية تفرض الانتباه إلى أن كل البرامج التي وضعتم لدعم القدرة الشرائية تظل محدودة، وأن توفير الكرامة والعيش الكريم لفائدة الأسر المغربية لن يستقيم إلا عبر:

- إرساء سياسة اجتماعية شاملة تجعل من الإنسان محور التنمية؛
- سياسة اقتصادية مهيكلة تقوم على تحفيز الاستثمار المنتج الذي يخلق فرص الشغل القار واللائق للجميع؛
- وضع إجراءات صارمة لتحسين ظروف العمل، ولضمان شروط الصحة والسلامة والانتقال العادل والاستقرار المهني والسلم الاجتماعي؛
- رفع الظلم والقهر عن الفئات الهشة والمستبعدة اجتماعيا ومحاربة الفقر بالعالم القروي، والاهتمام بأوضاع أكثر من مليون عامل زراعي يشتغلون في الضيعات الكبرى في ظروف صعبة ولساعات طويلة مقابل أجور زهيدة، ولنا في صرخة اشتوكة آيت باها أكبر دليل على درجة القهر والاستغلال الذي تعيشه هذه الفئات؛
- الرفع من نسبة ولوج النساء لسوق الشغل في أفق الوصول إلى نسبة 30% التي وعدت بها الحكومة في برنامجها؛
- تخصيص غلاف مالي كفيل بتنفيذ استراتيجية وطنية لمناهضة العنف والتمييز ضد النساء، خاصة في أماكن العمل ودعوة الحكومة للتسريع على المصادقة على الاتفاقية 190 والتوصية 206.

كان أملنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل كبير، في أن تأتي دراسة هذا المشروع بعد جولة شتنبر للحوار الاجتماعي، كما تم الاتفاق عليه في الميثاق الوطني لهذا الحوار، وتتم صياغته وفق مقاربة تشاركية مع الحركة النقابية، وأن يتضمن بعضا من الأجوبة للإشكالات الحقيقية الملحة للطبقة العاملة وعموم المواطنين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، السي نور الدين.

الكلمة الآن لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، بمناسبة المناقشة العامة لمشروع قانون المالية رقم 60.24 للسنة المالية 2025، وهي مناسبة لأؤكد فيها تشبث مجموعتنا بالمؤسسة الملكية، باعتبارها رمزا لوحدة الأمة وضامنة لدوام الدولة المغربية واستمرارها وتماسك شعبها، مباركين لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، كل المبادرات وكل الإنجازات التي تعرفها بلادنا على جميع الأصعدة داخليا وخارجيا.

مجموعة من الأوراش الكبرى التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، التي ما فتئ جلالته يؤكد عليها خلال مجموعة من الخطب الملكية، نذكر منها:

- تحديات إشكالية الماء؛
- النهوض بالاستثمار؛
- الدعم الاجتماعي المباشر؛
- الحماية الاجتماعية؛
- للاتمركز الإداري.

بالإضافة إلى أمور أخرى مرتبطة أساسا بمختلف قضايا الوطن وانشغالات المواطنين، والتي نذكر منها على سبيل المثال:

- الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية؛
- تنظيم كأس العالم.

بالإضافة إلى العديد من البرامج، كلها أوراش تستلزم تعزيز الاستدامة المالية العمومية لتوفير الهوامش المالية الكفيلة بتمويلها، وهو ما يزيد من صعوبة التحدي أمام الحكومة اليوم، التي لا تدخر جهدا للقيام بواجبها على أحسن وجه وإنجاح كافة الأوراش، رغم كافة الصعوبات والإكراهات التي يرتبط جزء منها بالمشاكل التي عاشها العالم خلال الآونة الأخيرة، بما فيها استمرار التوترات الجيوسياسية والتي لازلنا نعاني من تبعاتها، والتي تلقي بثقلها على السياسات النقدية والميزانياتية.

لكن، ورغم كل هذا، وبكل موضوعية، فالحكومة عازمة على تحقيق النجاح بما يتماشى والتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة.

كما نود أن نقر بأن جل القوانين المالية المرتبطة بالولاية التشريعية الحالية تعتبر استثنائية، استثنائية لأنها جاءت في ظرفية جد صعبة، رغم كل هذا بقيت الحكومة صامدة وملتزمة ببرامجها ومتشبثة بتنفيذ التوجيهات الملكية السامية.

فالمغرب بالرغم من هذه الظرفية الصعبة راهن على تحديات مستقبلية كشرف تنظيم كأس العالم وتنزيل ورش الحماية الاجتماعية أمام تداعيات الزلزال وآثار الجفاف وآثار تقلبات الأسواق الدولية وتفاقم الظواهر المناخية، وهو ما ترجمه ارتفاع الأسعار لمجموعة من المواد الحيوية، خير مثال: ارتفاع أسعار غاز البوتان خلال الفترة الأخيرة والتي عرفت زيادة قدرها 27%.

لكن، بالرغم من كل هذا فالنمو العالمي المعتدل واستمرار تراجع الضغوط التضخمية مؤشرات إيجابية تبعث بشيء من الارتياح، لأنه وبكل صراحة احتمال نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.2% سنة 2025.

بالإضافة إلى تراجع التضخم العالمي من 6.7% سنة 2023 إلى 5.8% سنة 2024 و4.3% سنة 2025، شيء إيجابي ويشجع على الاستمرار في الإصلاح، دون أن ننسى التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي بمنطقة الأورو، الشريك الاقتصادي الأساسي لبلدنا، وكذلك توقع تسجيل نمو نسبة 0.8% سنة 2024 ونسبة 1.2% سنة 2025 مقابل 0.4% سنة 2023.

صراحة، كلها مؤشرات إيجابية مرتبطة بالسياقين الدولي والوطني تبعث بشيء من الارتياح.

وبالرجوع إلى مشروع قانون المالية لهذه السنة، فإن التوجهات التي استند عليها والإجراءات الجريئة التي جاءت بها الحكومة تعكس عزمها على مواصلة الإصلاح، والتي نذكر منها على سبيل المثال:

- ✓ مواصلة دعم المواد الأساسية من السكر المكرر والدقيق الوطني للقمح اللين؛
- ✓ مواصلة تنزيل التدابير الهادفة لمكافحة آثار الجفاف.

هذه التوجهات التي تروم الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، ناهيك عن مواصلة تنزيل الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية ومواصلة تنزيل الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية، وإصلاح منظومة العدالة وتعزيز الجهوية المتقدمة.

وبالحديث عن الجهوية المتقدمة، نثمن ما جاء به هذا القانون من مواصلة دفع الاعتمادات المالية المخصصة من الميزانية العامة للدولة لفائدة الجهات، وكذا الرفع من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة المخصصة لميزانية الجماعات الترابية من 30% إلى 32%.

هذه الخطوة بالضبط بعثت أملا لدى الجماعات الترابية، خاصة ونحن نعلم ما تعانيه هذه الأخيرة من مشاكل مرتبطة بالعجز البنيوي بميزانيات أغلبها.. لأنها لا يمكن الحديث عن ورش الجهوية المتقدمة وعن التنمية الترابية دون معالجة وسد العجز بميزانية الجماعات الترابية.

حضرات السيدات والسادة،

صحيح، أن هذه المرحلة مرتبطة أساسا بعدة تحديات منها الاقتصادية والاجتماعية، وجب التذكير في الشق المتعلق بأحد توجهات وركائز قانون المالية الحالي والمرتبط بتوطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل، أود أن أسلط الضوء على فئة من الشباب تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة يوجدون خارج نطاق منظومة التعليم والتكوين وسوق الشغل، والتي قدرته تقارير رسمية في 1.5 مليون فردا تقريبا، والتي نتمنى أن يتم أخذهم بعين الاعتبار خلال إعداد وتنزيل السياسات العمومية.

وفي الأخير، نحن في مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي نمتلك كل الثقة في قدرة بلادنا على تجاوز الأزمات وتحقيق الإقلاع الاقتصادي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، السي عبد الكريم.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في مناقشة مشروع قانون المالية 2025.

وبهذه المناسبة، لابد أن نجدد إدانتنا واستنكارنا بأشد العبارات لحرب الإبادة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، ونطالب بوقف الحرب ووقف كل أشكال التعامل والتطبيع مع الكيان الغاصب.

كما نؤكد مجددا على المواقف الثابتة والمبدئية لقضية وحدتنا الترابية وأهمية تقوية الجبهة الداخلية في مواجهة تحديات العصر، فيما يخص أبعادها الإنسانية والترابية والحضارية وكل مناورات الخصوم في قضية وحدتنا الترابية.

كما نعبر عن ارتياحنا للموقف الفرنسي الأخير "**لا حاضر ولا مستقبل في الصحراء إلا تحت السيادة المغربية**".

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

نناقش مشروع قانون المالية في ظل ارتفاع محول للأسعار بسبب التضخم الذي دمر القدرة الشرائية للمواطنين التي صارت مع الزيادة الأخيرة للأجور

غير ذات أثر، حيث أصبح من اللازم اعتماد سلم متحرك للأسعار والأجور.

وهنا لابد أن نقف عند التزامات الحكومة، ونسجل باستغراب كبير تعطيل مؤسسة الحوار الاجتماعي خلال دورة شتنبر 2024، فهو تنصل واضح وصريح وسافر لالتزاماتها في اتفاق أبريل 2022.

وقد شهدت بلادنا الأسبوع الماضي كمثال حدث غير مسبوق، حيث خرج مئات العمال الزراعيين في منطقة اشتوكة آيت باها في مسيرات احتجاجية مطالبين برفع أجورهم وتحسين ظروف عملهم ونقلهم، ونحن نغتنم هذه المناسبة للتضامن معهم والمطالبة بإنصافهم.

ومعلوم أنه رغم الاتفاق على مساواة (SMIG[2]) و(SMAG[3]) منذ سنوات بشكل تدريجي، لكن الحكومة لم تلتزم بهذا الاتفاق، مثل باقي الاتفاقات التي وضعتها النقابات مع الحكومات المتعاقبة، في عوض أن تباشر حوارا جادا ومسؤولا ومنتجا ومؤثرا، وضدا على كل ما تم الاتفاق عليه، قامت الحكومة بمباشرة المسطرة التشريعية لمشروع قانون الإضراب وزادت عليه مشروع قانون 54.23 المتعلق بإسناد مهمة تسيير نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالقطاع العام إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بدل صندوق منظمات الاحتياط الاجتماعي، والذي يلغي أيضا التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة.

قامت بكل هذا، في تحدي صارخ لميثاق الحوار الاجتماعي والاتفاقات السابقة مع الحركة النقابية والذي يلزم الحكومة بالتوافق حول كل القوانين ذات الطبيعة الاجتماعية قبل عرضها على المسطرة التشريعية.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

وعليه، فالكونفدرالية الديمقراطية للشغل تستنكر الاستفراد الحكومي في تهييئ وعرض مشاريع القوانين الاجتماعية، بعيدا عن مؤسسة الحوار الاجتماعي، وتطالب بضرورة المناقشة والتوافق على كل القوانين الاجتماعية، والحكومة مطالبة بهذا السلوك مع كل المشاريع والإجراءات ذات الطابع الاجتماعي، وقد تابعنا ما وقع مع رجال ونساء التعليم وطلبة كليات الطب، موظفي الصحة، قطاع المحاماة.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

بالنسبة لأولويات مشروع قانون المالية 2025، والمتعلقة بتعزيز الدولة الاجتماعية، هل التزمت الحكومة بالأجندة التي سطرها قانون الإطار للحماية الاجتماعية؟

أين نحن من تعميم التغطية الصحية؟ التي من المفروض أن تتم بحلول نهاية 2022، اليوم "أمو تضامن" والمشاكل التي يعاني منها المواطنون المعنيون.

أما عن التعويضات العائلية التي أكد القانون الإطار أنها ستهم 7 ملايين طفل في سن التمدرس، والتي من المفروض أنها ستتم خلال سنتي 2023 و2024، فقد تم الخلط بين الدعمين الاجتماعيين للأسر والتعويضات العائلية، وصار صعود المؤشر ونزول الهوامش سيف مسلط على رقاب الفئات الهشة من المواطنين.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

أما عن الأولويات التي سطرتها الحكومة والمتعلقة بتوضيب دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل، فمنذ سنوات والحكومات المتعاقبة تمنح امتيازات كبيرة للقطاع الخاص بغرض تشجيع الاستثمار وخلق فرص الشغل، والتي لم تعط مردودية تساهم في رفع مستوى النمو وتطوير الناتج المحلي الإجمالي للمغرب، فالاستثمار الخاص لا يصل حتى إلى الثلث والباقي هو استثمار عمومي، والمفروض أن يكون العكس هو الواقع.

ولن يكون الاستثمار ذا قيمة، إذا لم يوفر مناصب الشغل، عندنا البطالة 13.6%، النمو راه معروف، ويخلق الثروة الذي يجب أن يصل أثر ونصيب منها إلى المواطن البسيط.

أما عن السياحة كقطاع لخلق فرص الشغل، فلابد من التذكير أنه بالرغم من الأرقام المعلنة، فالقطاع يعد من القطاعات الأكثر هشاشة في مجال التشغيل، وأكثر خرقا لقانون الشغل، كما أنه لا يولي الاهتمام للسياحة الداخلية.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

وكذلك من الأولويات لمشروع قانون المالية والمتعلقة بمواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، فقد كنا نأمل أنه مع المصادقة على النموذج التنموي الجديد، أن تتغير الأمور وتتوجه الإصلاحات الهيكلية إلى إعادة هيكلة بنية للاقتصاد الوطني، وتحويله من اقتصاد تابع إلى اقتصاد مستقل، منتج وفاعل.

ففي سنة 2020 اندحر النمو بسبب الجائحة إلى ناقص 8، (8-) ثم عاد إلى 8.8 سنة 2021، وهي سنة المصادقة على النموذج التنموي الجديد، لكن سنة 2022 ينزل هذه السنة إلى 1.5% وتنتقل إلى 3.4% في 2023، لتستقر عند هذه السنة الحالية 2024، 3.3%، حيث لا يبدو أي أثر للإصلاحات الهيكلية على نسبة النمو من خلال المعطيات، وبالتالي لا يصل أثر الإصلاحات إلى المواطن المغربي.

وبناء على ما سبق، السيد الوزير، السيدة الوزيرة، على المعطيات، فالكونفدرالية الديمقراطية للشغل ستصوت ضد مشروع قانون المالية لسنة

[2] **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**aranti.

[3] **S**alaire **M**inimum **A**gricole **G**aranti.

2025.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس السي لحسن.

آخر تدخل الأستاذ خالد، تفضل.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في هذه الجلسة الدستورية ذات الأهمية.

هذه الجلسة، بطبيعة الحال، تأتي في سياق انتصارات الديبلوماسية التي حققتها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله، آخرها اعتراف فرنسا بالحكم الذاتي وبالوحدة الترابية.

ولابد أن نشيد بالمناسبة بالقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والإدارة الترابية والوقاية المدنية على ما يقومون به من مجهودات جبارة للحفاظ على الوحدة الترابية وعلى الأمن داخل الوطن، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة.

كما نعبر عن اعتزازنا بدعم صاحب الجلالة والدولة المغربية بصفة عامة للقضية الفلسطينية، وندين الجرائم الصهيونية الجبانة في حق الفلسطينيين، ونقول أنه آن الأوان لوقف التطبيع مع الكيان الصهيوني.

أيضا، لا يفوتني بالمناسبة أن أنوه يعني بمشاعر الفرح والسرور بعد الإفراج عن عدد من الصحافيين والمدونين، وكذلك مزارعي نبتة القنب الهندي.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

أكيد، المؤشرات الاقتصادية لقانون المالية لهذه السنة تأتي في سياق إيجابي مهم، فيه مجموعة دالمؤشرات الدولية، ولكن مع كامل الأسف هذا لم ينعكس بشكل إيجابي على المشروع اللي جيتو به، كان ممكن تكون فيه مجموعة من الأمور الأساسية والمهمة لفائدة المغاربة.

أكيد ما غنذكرش نسبة البطالة وصلت 13.6%، هذا إعلان واضح لبرنامجي "فرصة" و"أوراش"، اللي بشرت بهم الحكومة ودرت لهم مجموعة ديال الإعلانات، هذه نقطة.

أيضا تآكل الطبقة المتوسطة بسبب الغلاء ومحدودية الزيادة في الأجور، رغم أهمية هاذ الزيادة في الأجور، وهنا غادي نهضر على الحوار الاجتماعي، السيد الوزير، السيدة الوزيرة، كما قلت، فعلا حققتو يعني مبلغ أساسي 45 مليار زائد الأمور ديال التخفيض الضريبي، ولكن الأثر ديالها ما انعكسش على المواطنين، باقي الناس مقلقين، باقي ما عاجبهومش الحال، باقي الفئات تتحتج، إلى آخره.

أكيد ما نهضر على مأسسة الحوار الاجتماعي بالرغم أن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب مقصي من الحوار الاجتماعي، وحتى من التشاور الاجتماعي، ولكن لم تلتزموا بالتنزيل ديال الحوار الاجتماعي خصوصا الجولة ديال شتنبر، كاين مجموعة دالنقط اللي عندها علاقات بما هو تشريعي ما نفذاتوش الحكومة.

فنفس السياق، كاين مجموعة دالإصلاحات الكبرى الأساسية لعل منها القانون ديال الشغل والمدونة ديال الشغل بصفة عامة، القانون الأساسي للوظيفة العمومية، التعويض عن المناطق النائية والصعبة والدرجة الجديدة وهاذي كاينة في اتفاق 2011 و2019، إلى آخره.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

باختصار شديد، عندنا مجموعة ديال المطالب غادي نذكروها وباختصار جديد نظرا لضيق الوقت:

أولا القضية ديال الإصلاح ديال التقاعد، خصكم تمشيو فإصلاح التقاعد، ولكن دون المساس بالمكتسبات ودون ما يكون هاذ الإصلاح على حساب المنخرطين.

المسألة الثانية نوجهو الدعوة للسيد رئيس الحكومة لعقد اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد والرشوة، وبذل المزيد من الجهود لتعزيز أسس الوقاية من الفساد الذي يكلف أزيد من 50 مليار درهم سنويا، وهذا يفوق المبلغ الذي خصصتوه للحوار الاجتماعي.

أيضا، لابد من دعم كذلك هيئة النزاهة والوقاية من الرشوة؛

مراجعة المنظومة القانونية المؤطرة للشغل.

القانون ديال النقابات، ما عرفتش علاش الحكومة كتهرب من قانون النقابات، خصكم تجيبو قانون النقابات، (normalement) قبل قانون الإضراب، أنتوما سبقتو قانون الإضراب دون حتى يكون التشاور الحقيقي أو الموسع مع المركزيات النقابية.

- العمل على إقرار الحريات النقابية وتمكين النقابات.. عيب نهضرو على النقابات ما عندهاش وجمعيات ما عندهاش وصولات، والله حتى عيب؛
- تحسين دخل الشغيلة، سواء بالقطاعين العام والخاص؛
- التعجيل بإخراج المدونة ديال التعاضد، ما غندخلش في التفاصيل ديال

دمج (CNOPS[4]) و(CNSS[5]) دابا جا المشروع دالقانون، يمكن يكون فيه مناقشة، ولكن موقف الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب أنه من البداية رفض، لأنه ما درتوش معنا التشاور القبلي؛

- كذلك خلق شراكة حقيقية بين السلطة الحكومية والتعاضديات، تروم إلى تعزيز العمل والتعاضد وتشجيعه وإخراج المدونة ديال التعاضد، الأصل كنا خصنا نخرجو مدونة التعاضد عاد نتذاكرو في (CNOPS) و(CNSS).

في الختام، السيدة الوزيرة، الوزير، ندعوكم إلى مراجعة عتبة الاستهداف التي حرمت فئات واسعة من الاستفادة من برامج الدعم بعدما استفادت من المنحة الأولى، كما حرمت فئات واسعة من الاستفادة من نظام "أمو تضامن" بعدما كانت تستفيد من نظام "راميد" (RAMED[6]).

وتأسيا بقرارنا في لجنة المالية سنصوت ضد مشروع قانون المالية لـ 2025.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي خالد.

وبهذا نكون قد استوفينا مختلف المداخلات المبرمجة باسم الفرق والمجموعات.

أحيل الكلمة الآن للحكومة لترد على تدخلات السيدة والسادة ممثلي الفرق والمجموعات.

تفضل السيد الوزير.

السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، أنا سعيد بأن ألتقي بكم مجددا، في هاذ التمرين الديمقراطي الراقي لاستكمال النقاش وتبادل الرأي حول مشروع قانون المالية لسنة 2025.

وهي فرصة لأنوه بكل صدق بالأجواء الإيجابية التي طبعت أشغالنا داخل اللجنة، وبجودة كل المداخلات التي عرفها هذا النقاش الصريح دون استثناء.

وكان دائما، وهي سعادة متجددة باللقاء مع السيدات والسادة المستشارين، لإغناء هذا النقاش وإغناء المشروع، والهدف واحد هو أننا نتمكن جميعا من إخراج أحسن مشروع لقانون المالية لبلادنا.

بطبيعة الحال، أضم صوتي لصوتكم لأن هذا النقاش يصادف ذكرى عيد الاستقلال المجيد وذكرى المسيرة الخضراء للتعبير عن اعتزازنا جميعا بما حققته القضية الوطنية من تقدم وترسيخ لحقوق نعتبرها واعتبرناها شرعية وتاريخية لمغربية الصحراء.

كل هذا في إطار مسار يخطط له ويقوده جلالة الملك حفظه الله، بتبصر ورؤية سديدتين.

نعم، هي فرصة أيضا لننوه ونجدد الشكر والتقدير لقواتنا الأمنية بمختلف مؤسساتها، سواء القوات المسلحة الملكية أو قوات الأمن الوطني، القوات المساعدة والدرك الملكي والوقاية المدنية لما يقومون به من مجهود يومي ومضني خدمة للوحدة الترابية.

السيدات والسادة المستشارون،

نعم، قد نختلف في قراءة قانون المالية، وقد تتعدد قراءاتنا لمضامينه، ولكن علينا أن نستحضر الأمور كما هي وكما هي منزلة على أرض الواقع.

أولا، الظرفية التي اشتغلت وتشتغل فيها الحكومة وتم فيها إعداد مشروع قانون المالية، لا أعتقد بأن اليوم يختلف اثنان على أن الأجواء أو الظروف العالمية يعني تعرف اهتزازات يومية، نعرف أسبابها جميعا، وإيلا بغينا نذكرو بخلاصة الظروف التي اشتغلت فيها الحكومة منذ تنصيبها كانت ما بعد جائحة كوفيد واندلاع الحرب الجيو-استراتيجية، ثم توالي سنوات الجفاف داخل بلادنا، وما كان له من أثر على اقتصادنا وعلى التشغيل وعلى مردودنا وعلى فلاحينا وعلى العالم القروي بشكل عام، لا يمكن أن نختلف في قراءة هذه الظروف.

نعم، كانت هناك ظروف إيجابية حاول واستفادت منها بلادنا، من بينها استقرار المواد الأولية وأسعار المواد الأولية خلال السنتين الأخيرتين، ومن المتوقع إن شاء أن يستمر هذا الاستقرار للسنة المقبلة.

وفي ظل هذه الظروف تم إعداد هذا المشروع، ومن الثوابت التي لا أعتقد أنها هوامش قراءتها تتعدد وتختلف، هي الفرضيات.

الفرضيات تحتكم إلى منطق المحصول الزراعي، بطبيعة الحال - احنا كما قلت دائما - بلادنا تنزرعو 5 دالمليون نتاع الهكتار حسب الظروف المناخية التي نتمناها جميعا إن شاء الله، أن تكون مناسبة خلال هذه السنة، 5 الملايين هكتار ملي تنديرو المعدل، كاين المنتوج العادي في غياب هذه الرؤية التي تغيب عنا جميعا اليوم، المعدل نتاع 10 سنين هو 70 مليون قنطار، سعر الغاز هو ما تم التعامل به منذ بداية السنة إلى اليوم، وهو ما حددته كل المنظمات العالمية خلال السنة المقبلة، وهو 500 دولار للطن.

هاذ الفرضيات التي قد نستفيض في قراءتها وشرحها، أعتقد بأنه يعني القراءة نتاعها تستند إلى معطيات تقنية وعلمية مضبوطة، ثم لا تفيد لا الحكومة ولا القراءة المختلفة يعني ترسيخ توجه أو قراءة معينة، الفرضيات هي الفرضيات والحكومة لا ترجح أي شيء سواء يعني في تضخيمها في مجالات أو

[4] **C**aisse **N**ationale des **O**rganismes de **P**révoyance **S**ociale.
[5] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale.
[6] **R**égime d'**A**ssistance **Méd**icale.

تبخيسها في مجالات أخرى.

فيما يخص الفلسفة نتاع مشروع قانون المالية، نعم، نحن متفقون على أن التنزيل نتاع الحماية الاجتماعية كمشروع ثوري وطني يقوده جلالة الملك، نحن متفقون على أننا لن نصل إلى حل 100% نتاع المشاكل، لا فالسنة الأولى نتاع التنزيل ولا فالسنة الثانية.

أعتقد بأن هاذ المشروع يحتاج لوقت ولعمل سيتحقق فيه من التراكمات ما يلزم حتى يعني أنه يوصل للأهداف نتاعو المسطرة كاملة.

الآن ما يمكنش نقولو أودي بأن ما قامت به الحكومة ما كاينش، لأن الناس اللي كيستافدو من الدعم المباشر هوما 11 داالمليون، وهاذ المبلغ اللي كيستافدو منه فاق، غادي فوق 30 مليار نتاع الدرهم، والاستفادة من التغطية الصحية الإجبارية دخلنا لها كاع أصحاب "الراميد"، واليوم كاين أكثر من الثلث نتاع الناس اللي عندهم دخل وماشي أجراء اللي كيستافدو من النظام.

أكيد، خصنا مجهود باش الثلثين نتاع هاذ الفئة يدخلو، وتولي عندنا التغطية الصحية الشاملة.

ولكن هذاك الشي اللي كنخلص عليه الحكومة حوالي 10 مليار سنويا، بالإضافة إلى المليار اللي كتدير لقطاع الصحة العمومي، باش هاذوك الناس اللي كانو فـ"الراميد" ما يخلصوش (tiers payant) مايمكنش نقولو لا شيء.

نعم، خصنا بناء، خصنا مجهود، وهو مجهود جماعي.

وبالمناسبة، وبحكم استثنائية التمثيلية داخل مجلس المستشارين، هي دعوة واضحة للعمل جماعة وجماعيا مع الحكومة، باش نستثمرو كل الطرق ونتجاوزو كل الصعاب، لأن هذا المشروع يهمنا ويهم الأجيال اللاحقة، وهو مشروع ملكي، عرف تطورات ماضية وسيعرفها إيجابا إن شاء الله في المستقبل.

القطاع ديال الصحة والقطاع نتاع التعليم، ما يمكنش تطوير داليزانيات نتاعهم بأكثر من النصف خلال 3 سنوات الأخيرة، لا نعتبره اهتماما وأولوية، نعم، هناك مشاكل مازالت عالقة، متفقين على أننا الوضع نتاع الأطر الصحية والعرض الصحي مازال يتطلب مجهودا إضافيا ومسترسلا، وقد يدوم لسنوات تتجاوز الولاية التشريعية والحكومية الحالية.

ولكن، الحكومة رصدت هاذ الإمكانيات، دارت برنامج لتدارك الخصاص فالأطر، قامت بمجهود استثنائي فالتعليم، باش.. وهنا غادي ندير الربط مع الحوار الاجتماعي، مايمكنش نقولو أودي ما نخسره في الفساد نتاع 50 مليار نتاع الدرهم درنا أقل منه في الحوار الاجتماعي.

أنا بعدا الرقم نتاع الفساد، وهي دعوة صريحة وواضحة باش نشرحو منين جاية هاذ 50 مليار، حتى أنا سمعت لها ولكن بغيت التفصيل نتاعها يكون دقيق، باش نقدرو ندارکها، لأن 50 مليار راه احنا تنتحدثو على 4 دالنقط نتاع الناتج الداخلي الخام.

وبالتالي 44 مليار هي.. نقول لكم التفاصيل نتاعها ولو أنها.. وهذا واقع، هذا دقيق، الآن واش هي قد ذاك الشي اللي خسرنا ولا ما تنخسروش؟ هذا نقاش آخر.

الحوار الاجتماعي اللي في الواقع كلف 45 مليار نتاع الدرهم، فيها زائد 3800 للأطباء، مشكل كان عالقا لمدة سنوات وسنوات، زائد 3000 درهم بالنسبة للأساتذة نتاع التعليم العالي، ما بين 1500 و4800 درهم لموظفي وزارة التربية الوطنية.

وهذا في حوار اجتماعي مع القطاع كان تاريخيا بكل المقاييس، وأعتقد بأنه كان بداية لإعادة الاعتبار لرجل التعليم الذي يستحق منا جميعا كل العناية والثناء، لأنني - وقلتها سابقا في جميع الحالات والأحوال - يبقى رجال ونساء التعليم، ورجال ونساء الصحة هم العمود الفقري، هم الركيزة الأساسية لبناء أو لإنجاح الإصلاح الاجتماعي الذي يقوده جلالة الملك وتعمل الحكومة على إرسائه.

الإصلاح الضريبي، ما يمكنش اليوم نقولو أودي الحكومة ما نزلاتش الإصلاح الضريبي، نزلنا فالسنة الموالية لتولي الحكومة المسؤولية، نزلنا الإصلاح نتاع الضريبة على الشركات، وقلنا يا ودي هاذ الإصلاح نتاع الضريبة على الشركات كيف جا فالمناظرة الوطنية، وهوما 2 بالمناسبة، الخلاصات نتاع المناظرة واللي شاركو فيها كل الفرقاء، بما فيها كل التمثيليات نتاع مجلس المستشارين والبرلمان برمته، وشاركو فيها رجال الأعمال، وشاركو فيها المجتمع المدني وأعطت خلاصات، الحكومة نزلناها كما هي.

الضريبة على الشركات، الحكومة نزلاتها من 30 لـ 20% على كاع الناس اللي تيربحو أقل من 100 مليون، ياك هاذو هوما الشركات المتوسطة واللي هي في طور التطور وخصها المساعدة والمواكبة، واللي تيربح فوق من 100 مليون نتاع الدرهم هو اللي تنقولو احنا جميعا بأن المبدأ الدستوري تيقول أودي اللي تيربح بزاف خصو يخلص بزاف، الحكومة طلعاتو من 30 لـ 35% واللي كان في 35 ونعتبره كاملين ودائما نردده في القطاع المالي وتيربحو بزاف طلعناهم من 35 لـ 40، وبسطنا المقروئية نتاع الضريبة على الشركات، ووسعنا الوعاء بإدراج الحجز في المنبع فهاذ الضرائب، ومكننا هاذ الإصلاح لبلادنا، دارتو الحكومة حاليا وغادي تستافد منه فالمستقبل البلاد، حاضرا ومستقبلا، أننا اليوم التطور نتاع الضريبة على الشركات يتم بـ 2 دالأرقام.

ما يمكنش نقولو أودي ما درناش الإصلاح الشامل، من بعد السنة الموالية صلحنا الضريبة على القيمة المضافة، وأنا قلت فاللجنة ونعاود نقول، بأنني حظيت بشرف أنني شاركت فأكثر من 25 مشروع قانون مالية، كان دائما الضريبة على القيمة المضافة يعني يطرح حاجزا معنويا لكل الإصلاحات نتاع القطاع ديال الجبايات، الحكومة صلحاتو، درنا كيف جا فالمناظرة 0% لكل المواد الأساسية التي يستهلكها المواطنون والمواطنات، وقلنا يا ودي

نديرو 10 و20% ودرناها بالتدريج، حتى هي بحال نفس المبدأ ديال (IS[7]) وهاذ الإصلاح، ودرنا الحجز في المنبع.

ونحن متفقون على أن الناس أو لا الناس اللي تيشتغلو داخل مختلف المجالات الاقتصادية، وما عندهومش التصريح الضريبي وما عندهومش (quitus fiscal) وما تيخدموش بوضوح وشفافية، ما كاين علاش نعطيو لهم 20% دالضرائب ومن بعد عاد نقولو لهم أعطوها للدولة، لأن هذاك حق نتاع الدولة، هذاك غير تياخذوه باش يرجعوه.

إذن فين هي الإكراهات التي مورست؟

فين هي الإكراهات التي مورست على رجال الأعمال أو على الناس اللي فالاقتصاد؟ لا الحجز فالمنبع كان فيه إكراه؟

حجزنا فالمنبع واحد الحق نتاع الدولة دون أن تكلف من يستفيه عناء إيداعه مرة أخرى للدولة، لخزينة الدولة، قلنا له بلا ما تعذب راسك، غادي ناخذوه فالمنبع، فين هو الإكراه؟ فين هو الممارسة نتاع الإكراهات على هاذ القطاع الخاص؟

وهاذ الإصلاحات اللي درنا فالضريبة على القيمة المضافة مكنتنا جميعا ومكنت بلادنا أننا حتى هي المضاعفة أو لا الارتفاع نتاع هاذ القيمة المضافة بـ 2 دالأرقام، وصلنا لـ 24% في أكتوبر، فالسنة كلها غادي نكونو أكثر في ارتفاع يفوق رقمين، وهاذ ارتفاع نتاع الضريبة على القيمة المضافة تستفيد منها، كتستافد منها مباشرة الجماعات المحلية، لأن أصلا تتمشي لها 30%.

ونحن متفقون على أن الجماعات المحلية ببرامجها التنموية، بأدوارها الرائدة فالتنمية المحلية، احنا متفقين وعندنا هاذ القناعة، ولهذا ارفعنا هاذ النسبة من 30 إلى 32%.

وهاذ السنة جينا للضريبة على الدخل، السنة الثالثة على التوالي فالإصلاح، قلنا يا ودي ذاك الشي اللي اتفقنا عليه فالحوار غادي ننزلوه، طلعنا الإعفاءات الخاصة بالأطفال من 350 إلى 500، 500 بزاف قليل المهم راه طلعت بـ 30%، كانت لمدة 50 سنة فـ 350، ولات 500، ما كانش عدد الأطفال ف 4 طلعناه لـ 6.

بطبيعة الحال، راجعنا الجدول من بدايته إلى آخره، والقيمة نتاع هاذ الإصلاح هي 5 دالمليار و200، معناه أن الحكومة بغات تخلي 5 دالمليار و200 نتاع الدرهم كدخل عند الموظفين والأجراء وما تخذهاش هي فالمداخيل نتاعها، هذا هو المعنى نتاع هذاك الإصلاح.

هل يتطلب جرأة أكثر؟

اللي أكيد أن الموظفون والأجراء يستحقون أحسن، ولكن راه كاين واحد التطور وكاين واحد الاسترسال فالإصلاحات، جينا بتفهم لمطالبكم ولقراءاتكم فالبرلمان كامل من الغرفة الأولى والغرفة الثانية، وعمقنا النقاش، وقلنا المتقاعدين، الحكومة قالت مع النقابات وتذاكرنا وقبلنا هاذ التعديل، الذي نعتبره تاريخيا، أنه لأول مرة بلادنا، الحكومة قررت أن تعفي كليا ونهائيا المتقاعدين من الضريبة على الدخل، إجراء مهم وأساسي ويستحقه الناس المتقاعدين لأنهم، كما قلتم دائما، أفنوا حياتهم في خدمة الوطن، في خدمة البلاد، سواء في القطاع الخاص أو لا العام.

وبالتالي، كان من الضروري أن نترجم، الأثر المالي نتاع هاذ الشي راه هو مليار و200 مليون نتاع الدرهم، ملي تنرجعو للإصلاحات اللي درنا هاذي عامين على الضريبة المهنية، اللي كلفتنا 2 دالمليار ونصف، اليوم الإصلاح نتاع الضريبة على الدخل سيكلف حوالي 9 مليار نتاع الدرهم، عن.. ملي تنديرو قراءة جزئية وكندخلو في مقارنات ناخذوها مع أرقام كتجي فالتقارير اللي هي تقديرية وكذا، ونديرو هاذ القراءة الجزئية باش نبينو بأن هاذ الشي ما قابطش، ولكن خصنا نديرو واحد المجموع، نديرو واحد المجموع نتاع الحوار الاجتماعي 45 مليار، هذا إرادي، دارتو الدولة، دارتو الحكومة، نجمعو مع الإصلاح اللي جبنا نتاع الضريبة على الدخل، نشوفو الدعم نتاع السكن اللي الحمد لله اليوم الأعداد تتنامى يعني بشكل سريع والدولة تستجيب، نشوفو البرامج اللي دارتها الحكومة باش تحيد المدن دالصفيح ودير إعادة الإيواء في الرباط والدار البيضاء، على أي أنا درت هاذ الحساب ولقيتو فايت 100 مليار، معناه أن الحكومة وعن طواعية خصصت حوالي 10% من الناتج الداخلي الخام، لضخها في الدخول نتاع الشرائح الهشة الاجتماعية والطبقات المتوسطة، هاذي هي الفلسفة وهذا هو البناء اللي خضع له مشروع قانون المالية.

لما وهاذ الإصلاح نتاع الضريبة، نتاع الجبايات بطبيعة الحال سيتواصل، وقلتها فاللجنة، بالإصلاح نتاع الضرائب أو الجبايات المحلية، وقلت بأنه فرق العمل د وزارة الاقتصاد والمالية مع فرق العمل د وزارة الداخلية اشتغلو لمدة شهور، المشروع جاهز وبنفس الطريقة التشاركية، غادي نجيبوه ونتذاكرو معكم في قراءة أولية، ونجيبوه للتشريع، ترسيخا لهذه الثقافة، وبعيدا عما تم الحديث عنه على أن الحكومة تشرع خارج هذا الحوار وخارج هذا الإطار.

نؤمن بأننا مجتمعين، تجمعنا ويجمعنا قاسم مشترك وهو خدمة صالح بلادنا، وبالتالي أنا ما تنشوفش علاش ما غاديش نوضعو أي مشروع للنقاش؟ وبلا ما ندخل فالتفاصيل نتاع المشاريع التي أشير إليها، السيد وزير التشغيل مشكورا، يقضي ما يكفي من الوقت لتوسيع هذه المشاورات وترسيخها.

ولكن غادي نتكلم على الدمج، على أي دمج نتحدث؟ ياك القانون الإطار اللي جبنا وصوتنا عليه كاملين بالإجماع، قلنا ياودي ما يمكنش بلادنا يكونو فيها مجموعة نتاع المؤسسات اللي غادي تدبر التغطية الصحية الإجبارية، ما يمكنش، لأن (effectivement) كاينين جوج دالسلة دالعلاجات، كاين جوج نتاع المبالغ نتاع الاسترداد، ما يمكنش هاذ المواطنين يكون كاينة جوج دالفلسفات نتاع التعامل؟ قلنا كمحطة أولى ما كاين لا دمج لا والو، كاين

[7] **I**mpôt sur les **S**ociétés.

التدبير نتاع (la CNOPS)، التدبير بالالتزام في القانون على أن كل الحقوق اللي كاينة عند المنخرطين في (la CNOPS) غادي يبقاو هما هما.

التدبير خصو يتجمع في إطار تحسين هذه السلة إلى ما يوجد من أفضل، وفي إطار تحصين هذه الخدمات إلى ما يوجد من أفضل، لأن احنا الهدف هو تعميم التغطية الصحية الإجبارية ويستافدو بها المغاربة، يستافدو بأحسن ما يوجد لدينا، والاستفادة من كل الطرق أو من كل الآليات، ومن كل التطورات اللي عرفها هاذ المجال أو آخر.

(Donc)، الأمور علينا أن نتحدث عنها بواقعية، هدفنا ماشي نقولو بأن هاذ الدمج راه صافي ساليناه، لا، ماشي هو هذا، المشروع أضخم وأنبل، وقلت أنا فالعديد من المناسبات، هاذ المشروع الملكي اللي بدا بالتجريب نتاع نظام "راميد" فجهة بني ملال، اليوم الحمد لله الحكومة نزلات مع التوجيهات اللي جات فالخطب نتاع سيدنا الله ينصرو بالتفصيل، وفق الأجندة اللي كانت.

نحن في السنة الأخيرة وخصصناها لمراجعة شقين، هو التعويض عن فقدان الشغل غادي نجيبوه.

وكاين المسألة نتاع تمكين الناس اللي عندهم دخل دون أن يكونو أجراء من الاستفادة بنظام يضمن لهم التقاعد بعد ينهو حياتهم العملية داخل مختلف أنشطتهم الاقتصادية التي يزاولونها.

بشكل عام، أعتقد بأن التفاعل ديال الحكومة مع اقتراحاتكم كان إيجابيا، ونجد له تبريرا أساسيا وهي فلسفة تكرست مع مرور السنين.

أولا، مشروع قانون المالية بعد نقاشه في الغرفة الأولى تيكون اخذا الوقت، ما يكفي من الوقت لاستعراض تفاصيله وتكوين رؤى متطورة عن المشروع الأول الذي يعرض.

ثم يجب الإقرار بأن التمثيلية أو غنى التمثيلية داخل مجلس المستشارين، حيث أن كاع النقابات موجودة ورجال الأعمال ومختلف الحساسيات السياسية يمكننا من استحضار أمور تهم جوانب دقيقة داخل مشهدنا، سواء الاجتماعي أو الاقتصادي، وبالتالي فهذا التفاعل، أولا هنيئا لكم عليه، والحمد لله كان وحتى الاقتراحات، وهذا هو إيلا رجعنا للسنوات الماضية، حتى الاقتراحات التي تأتي من المعارضة أو لا من فرق الأغلبية وما كنستاجبولهاش الحكومة فهاذ السنة، يعني دائما تناخذوها بعين الاعتبار في المشاريع المقبلة ودراستها بطريقة أعمق وأدق، وتكون مجموعة من هذه الاقتراحات هي في صلب مشاريع القوانين المالية المستقبلية.

مرة أخرى شكرا لأعضاء لجنة المالية.

شكرا للسيد الرئيس.

شكرا على سعة صدركم ورحابته.

نقاشاتنا كانت وستظل إن شاء الله دائما في خدمة بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على تقديم رد الحكومة على إثر هذه المناقشة العامة.

بهذا نكون قد استوفينا مختلف النقاط المدرجة في جدول أعمالنا لهذا اليوم.

قبل أن أرفع الجلسة، أود فقط التذكير بأننا سنواصل أشغالنا يوم غد الخميس ابتداء من الساعة العاشرة والنصف صباحا للبت في التعديلات والتصويت على الجزء الأول من المشروع، قبل مباشرة المحطة الثانية في مناقشتنا حول قضايا الميزانية.

شكرا لكم جميعا.

رفعت الجلسة.